اي بالالف قبل الواو في المقصور فقيل حبلاوي وفي الاعرج ان كانت الالف والياء
مستة قضاعا حذفت فيقال مصطفى ومستدعى وقد ذكرنا الخ اي
حيث قال ان نوي قرية من قرى مصر فنا فسد الشراب نسبة قلم وجدت قال
ان زيادة الالف في نواوي اما لضرورة الوزن اي الاشباع كما قالوا السخاوي
في النسبة الى سخا وكما قيل بد في قوله تعالى قاصفوا وما استكانوا اذ افعل من
السكون واشفت المفتحة الفا وكما في قوله اعوذ بالله من العقراب فنا قشه
الشمني قلا عن شيخه بان هذا البيت ليس من ضرورات الشعر وبان الاشباع
سماعي لا قياسي والا لاشبعت كل حركة وتوقف شيخنا العدوي في قوله
ان هذا ليس من ضرورات الشعر فقال ملوجهه بل الظاهر انه من ضرورات
الشعراء واقول معنى قوله المذكور ان زيادة الالف اشباعا ليست من
الامور التي يجوز للشاعر ارتكابها عند الضرورات كصرف ما لا ينصرف
ومنع صرف ما ينصرف ومد المقصور وقصر الممدود ونحو ذلك في بعض
اشعار العرب للضرورة شذوذا فهي من ضرورات السماعية لا القياسية
ووافقهما على ذلك كثير من العلماء بل حكاه السيوطي عن جمهور العلماء
من الفقهاء والمحدثين نقله شيخنا العدوي ووجه تخريج هو لاء
اياه الخ اي واما توجيهه بانه يشتغل به اليهود والنصارى فليس
بشيء اذ يلزم على هذا القايل تحريم النحو والطب والهندسة والفلك والحرب و
غيرها لاشتغال اليهود والنصارى بها كذا في كبيره حيث كان
الظرف متعلق بخبر اذ وهو قوله يشفي الخ والحينية للتقليل او للتقليل
بكفر يا ذا الفلا سعة الاولى ان يريد بكفر يا تتمة ما يشمل ضلالة
القول الثاني
الغير المكفرة على طريق التغليب اولا نها تجري الكفر
للجمهور اقول لعل المراد بالجمهور غير الفقها والمحدثين فلا ينافي ما مر
عن السيوطي العزالي ضبطه بعضهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد
قوله مترجمته لا يوفق بعلمه اي ادراكه اي ادراكا كان لانه لا يوفق
بين صحيح العلوم وفاسدها والمراد الوثوق التام والا كان هذا الكلام
مقتضيا لوجوبه لا ندبه مع ان المنقول عند الندب بدليل قول المصنف
ثم واستحبه الغزالي وقول ابن يعقوب بعد نقله عن الغزالي الكلام المذكور

ومع ذلك لم يجعله من فروض الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه
بل يزاد به كمال الاحراز لها ولا ندبه قد يفيد عن فايدة كمال العقل واما ما يراه من
الذهاب الى تحريمه فلم يثبت واقول يؤخذ من هذا الكلام ان كلام الغزالي فيمن
لم يستفن عن علم المنطق بذكا الفطنة كما مر معيار العلوم اي ميزانها الدقيق
الذي يعرف به صحيحها من فاسدها يحتمل ان يكون بمعنى يجب كفاية نقلا
افاده المصنف ثم وعن ابن يعقوب بنا في هذا الاحتمال وفي كلام بعضهم ما يفيد
انها حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب افاده شيخنا العدوي كما تقدم
اقول تقدم انه يجب كفاية غير المخلوط والكلام هنا في المخلوط فقوله كما تقدم
ليس في محله ويمكن حمل قوله على ان المعنى كالقسم الذي تقدم وهو غير المخلوط
المشهورة اي الكثرة قايلها وقوله الصحيحة اي لغوة دليلها اقول الذي
اعتمد به هذه القوة لة مجموع الموضعين فلا ينافي شهرة القولين الاولين ايضا
كثرة قايلها كما تقدم علم مما مر جواز قال شيخنا العدوي اراد به الاذن
فيصدق بالوجوب والندب فلم يرد به استوآ الطرفين لقوله في علته ليهتدي به
الى الصواب الخ اول ما يستنبط الخ فهي فعيله بمعنى مفعولة اي مستخرجه
او ما يستنبط منه اي من العلم وقوله مطلقا اي سوا كان اول العلم او غير
اوله وقوله لانه اي العلم بسبب الخ اي فالجامع ان كلا سبب لمطلق حياة وهو
قليل الاستفادة مما يستنبط من العلم مطلقا ويؤخذ منه تعليل استفادة
الاول ما يستنبط من العلم ثم استقبل الكلم المتقل اي فتكون هذه الاستفادة
الثانية مبنية على الاستفادة الاولى وطريق ذلك ان تجعل المعنى المتجوز اليه
اولا بمنزلة المعنى الحقيقي للمعنى المتجوز اليه ثانيا ووجه الشبه بين الاستفادة
منه وهو المستنبط من العلم والمستفاد له وهو العقل الانتفاع والاهتداء
بكل وان شئت جعلت التجوز الاول من المجاز المرسل بمرتبتين على اول احتمالية
بان يتجوز الى اول مستنبط مطلقا ثم الى اول مستنبط من العلم وبكلا مراتب
على ثانيهما بان يتجوز الى اول مستنبط مطلقا ثم اول مستنبط من العلم ثم الى
المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة في جميع هذه التجوزات دايرة بين
الاطلاق والتقييد وجعلت التجوز الثاني ايضا من المجاز المرسل من اطلاق
اسم الشيء على النوع فتكون من المجاز المرسل المبني على مجاز مرسل وان شئت

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)